أغلقت فيه جامعة بيرزيت لمدة شهرين لاعتبارات سياسية. هذه اللجنة مشكلة بمعظمها من محاضرين وطلاب يهود وعرب، أعضاء في حزب مبام وشيلي وراكح ومتسبين وآخرين غير حزبيين. وليس لهذه اللجنة برنامج مكتوب (ر. إ.، العدد ٢٥٠٧، ٩ و١٠/١٢/١٩٨١، ص ٧). وقالت الدكتورة تامي رينهارت، المحاضرة في كلية الآداب في جامعة تل ــ أبيب، أنها كمحاضرة في الجامعة تشعر أنها لا تستطيع السكوت ما دامت الجامعة الشقيقة مغلقة، وهذا هو شعور كثير من المحاضرين في الجامعة، كما أن هذا هو شعور الطلاب المتعاونين في هذا الموضوع. وأضافت: إذا كانوا يمارسون اليوم ضغوطاً على جامعة في أرض محتلة فلا شك في أن المجتمع الذي يغلق جامعة، ويخشى المثقفين، سيستعمل السلاح ضد نفسه في نهاية الأمر (**المصدر نفسه**). وبتاريخ ١٤/١٢/١٩٨١، تظاهر أكثر من ألف شخص في جامعة تل ــ أبيب ضد إغلاق جامعة بيرزيت، وضد وزير الدفاع شارون المسؤول عن السياسة المتبعة في الأراضي المحتلة. وقد نظمت المظاهرة اللجنة الاسرائيلية للتضامن مع جامعة بيرزيت وخرجت ضد السياسة القمعية للقبضة الحديدية المتبعة في المناطق المحتلة، مثل نسف البيوت والعقاب الجماعي الذي تحول إلى ظاهرة يومية (**عل همشمار** ١٥/١٢/١٩٨١). وبتاريخ ٢/١/١٩٨٢ تظاهر أعضاء لجنة التضامن مع جامعة بيرزيت في الخليل، وأعلنوا أنهم سيوسعون من نشاطاتهم حتى تشمل عدة مجالات أخرى يعاني منها المواطنون العرب (**دافار**، ٣/١/١٩٨١). كذلك نشرت، بتاريخ ٢٤/١١/١٩٨١، رابطة الدفاع عن حقوق الإنسان في اسرائيل بياناً ضد سياسة الحكم العسكري المتمثلة بنسف بيوت عائلات الأولاد الذين يتهمون بارتكاب تجاوزات وقالت الرابطة أن هذا ليس عقاباً دون محاكمة فحسب بل أنه عقاب جماعي يسبب معاناة كبيرة للأبرياء (ر. إ.، العدد ٢٤٩٤، ٢٤٠ و٢٥/١١/١٩٨١، ص ١٦).

موقف الصحافة الاسرائيلية: عالجت الصحافة الاسرائيلية أحداث المناطق المحتلة كاشفة زيف ادعاءات شارون وميلسون، مؤكدة على حتمية فشل الاحتلال بجميع صوره وأشكاله. فعالج هذا الموضوع موشي حزاني بقوله: «...اننا نطرح دائماً التصورات المتعددة حول مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة ونردّد، بين فترة وأخرى، عبارات حول وجود الفئات العربية المستعدة للتعاون مع اسرائيل بشأن الحكم الذاتي والإدارة المدنية، ونحاول أيضاً أن نقنع أنفسنا بأن لنا أكثر من موطىء قدم في الضفة الغربية، ونشير إلى وجود شخصيات وجماعات معتدلة، دون أن نبذل جهداً، ولو لمرة واحدة، في طرح الوقائع والحقائق، لدرجة أن سكان اسرائيل يضنون من خلال اطلاعهم على وسائل الاعلام وما تنشر الصحف والأخبار والتلفزيون والاذاعة أن أهل الضفة الغربية يؤيدون ما يسمى بالحكم الذاتي والإدارة المدنية لكنهم يخشون أن يعلنوا ذلك، كما أننا ننساق وراء أوهامنا، ونعلن أن هناك شخصيات وزعامات محلية أعربت عن استعدادها لتولي مناصب قيادية في الحكم الذاتي تحت ظل الاحتلال... اننا مع الأسف نبالغ» (**معاريف**، ١٩/١٢/١٩٨١).

وفي الإطار نفسه، علق يهودا ليطاني حول حتمية فشل سياسة ميلسون الرامية إلى ايجاد بدائل للقيادة الوطنية في المناطق المحتلة عبر تشجيع روابط القرى بقوله: «... ان حسابات مناحيم ميلسون ويغئال كرمون بسيطة: هناك حوالى ٧٠٪ من سكان الضفة الغربية هم قرويون و ٣٠٪ فقط هم سكان المدن، ولكن مع هذا يسيطر سكان المدن حتى على القرى. فالمحاولات التي تمت عبر روابط القرى يقصد منها اعطاء المزيد من الاستقلالية لسكان القرى. ولكن ميلسون وكرمون تجاهلا، في استنتاجاتهما، بعض الحقائق البسيطة: واقع الحياة خلال الخمس عشرة سنة الماضية وعلى الأخص منذ عام ١٩٦٧، فخلال هذه الفترة قضي على الفروق بين سكان المدن والقرى. هناك عشرات آلاف من القرويين يعملون منذ الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية، في المدن الاسرائيلية وفي الضفة، والفلاح في الثمانينات مستقل أكثر من فلاح الثلاثينات والأربعينات؛ فهو يملك المال ومثقف أكثر واطر تفكيره تشابه كثيراً اطر تفكير ابن المدينة. وبرهان على هذا أن هناك بين صفوف المعتقلين الامنيين من سكان الضفة الغربية نسبة من